

أعضاء مجلس الأمة أكدوا ضرورة إعادتهما سالمين

خبر اختطاف مواطن وخليجي بالعراق.. «الخارجية» تتحرك سريعا.. والنواب يتابعون



■ ماجد المطيري



■ خالد المونس



■ حمد المطر

الخارجية التحرك بشكل عاجل لمتابعة ما نشرته وسائل إعلام عراقية عن اختطاف مواطن كويتي بمنطقة المشاعيف التابعة لمحافظة الأنبار العراقية، داعيا إياها إلى اتخاذ كل ما يلزم لضمان سلامتهما وإعادتهما سالمين إلى أرض الوطن.

وكانت قناة الشرقية العراقية قد نقلت عن مصادر نواب «اختطاف مواطن وخليجي وحرقت عجلتهما في منطقة المشاعيف التابعة لمحافظة الأنبار».

العراقية تأمن خروجهم لوطنهم "مضيفا" ساتابع مع وزير الخارجية هذا الموضوع". بدوره قال النائب خالد المونس: على وزارة

من جانبه طالب النائب الدكتور حمد المطر وزير الخارجية بـ"التحرك العاجل لإطلاق سراح المختطفين، وعلى الجهات الرسمية والأمنية

العراق في الكويت في شأن اختطاف مواطن في العراق لمعرفة التحركات الدبلوماسية في شأن مصيرهما والتأكد من سلامتهما.

عن مصير المواطنين وضمان سلامته. من الجانب النيابي أعلن النائب ماجد مساعد المطيري أنه تواصل مع وزير الخارجية وسفير

واوضح وزير الخارجية بأن الوزارة تتابع عن كثب مع سفارة الكويت لدى جمهورية العراق ومن خلالها مع الجهات العراقية المعنية للكشف

مصري المواطن، مشيراً إلى أن السلطات العراقية تجري حالياً، وعلى أعلى المستويات، تحقيقاً بهذا الخصوص لكشف ملابس الاختفاء.

في الوقت الذي أثار نواباً مختطاف مواطن كويتي وخليجي في منطقة المشاعيف التابعة لمحافظة الأنبار العراقية، اهتماماً نيابياً واسعاً، أجرى وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح اتصالاً هاتفياً مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية جمهورية العراق فؤاد حسين، لمعرفة ملامسات اختفاء مواطن كويتي في محافظة الأنبار، حيث أبدى وزير خارجية جمهورية العراق اهتماماً وحرصاً كبيرين لمعرفة

سالم الصباح أجرى اتصالاً هاتفياً بفؤاد حسين لمعرفة ملامسات الحادث
وزير الخارجية العراقي: السلطات تجري حالياً وعلى أعلى المستويات تحقيقات بالموضوع
ماجد المطيري: تواصلت مع الوزير والسفير العراقي بهذا الشأن
المطر: على الجهات الرسمية والأمنية العراقية تأمين خروجهما لوطنهما
المونس: اتخاذ كل ما يلزم لضمان سلامتهما وإعادتهما سالمين إلى الوطن

شعبان يسأل المانع بشأن تكرار ملاحظات ديوان المحاسبة لوزارته



■ شعيب شعبان

وتزويدي بالآتي:
1- كم يبلغ عدد الموظفين الكويتيين العاملين في المركز المختص بنظم المعلومات؟ ومتى آخر مرة فتحت الوزارة باب التعيين في المركز؟
2- ما السند القانوني لتعاقد الوزارة مع شركة لتوفير مستشارين في المركز؟ وهل عُقدت الصفقة بالأمر المباشر؟ وهل تقدمت شركات أخرى للمناقصة؟ ولماذا اختيرت هذه الشركة دون غيرها؟
3- تفاصيل العقد المبرم مع الشركة لتوفير المستشارين الوافدين، وعدد المستشارين المتعاقد معهم والرواتب المقرر تقاضيها بناء على التعاقد، وصورة ضوئية من العقد.
4- راتب كل مستشار من المستشارين المتعاقد معهم على حدة.
5- هل ترتبط الوزارة مع الشركة المذكورة في تعاقدات ومناقصات؟ وإذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى إفادتي بعدد هذه المناقصات وأسمائها وقيمتها المالية.

للمعمل في المركز المختص بنظم المعلومات والمعنى بوضع الضوابط والشروط اللازمة للمناقصات، علماً بأن الشركة المذكورة ترتبط مع الوزارة بتعاقدات ومناقصات يصبح معها عقد توفير المستشارين محلاً واضحاً لتضارب المصالح، فضلاً عن توافر العنصر الوطني في المركز المختص بما ينفي الحاجة إلى تعيين مستشارين وافدين في المركز، لذا يرجى إفادتي

الملاحظات الجسيمة التي تشكل هدراً للمال العام؟
3- كم عدد التعاقدات التي مُدّت على بعض عقود الخدمات "نقلات - أغذية" في العام الدراسي الحالي؟ وما أسباب التمديد؟ وما الطرق والأستراتيجية التي ستتبعونها لعدم تكرار ذلك؟
2- ما الاستعدادات والهوية والخطة التي ستعمل عليها الوزارة في مراجعة عقود صيانة التكييف والتبريد والحرص على عدم تكرار مثل هذه

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1- هل مازالت هذه الملاحظات في تقرير ديوان المحاسبة الأخير؟ وما إجراءات الوزارة لتلافي هذه الملاحظات؟ وما التعهدات التي ستقدمها الوزارة لعدم تكرار ذلك؟
2- ما الاستعدادات والهوية والخطة التي ستعمل عليها الوزارة في مراجعة عقود صيانة التكييف والتبريد والحرص على عدم تكرار مثل هذه

وجه النائب شعيب شعبان سؤالين إلى وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، نضال ما يلي: السؤال الأول
أورد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي -2019، ملاحظات عدة حول وزارة التربية وعلى رغم مرور السنوات إلا أن بعض الملاحظات قد تكررت، وأظهر التقرير الملاحظات التالية:

- مآخذ شابت عقود إصلاح وصيانة معدات التبريد والتكييف أبرزها تجزئة العديد من العقود من خلال التعاقد المباشر بقصد النأي بها عن الحصول على المناقصات المسبقة للجهات الرقابية.
- قيام الوزارة بتحديد التعاقد على بعض عقود الخدمات "نقلات - أغذية" بما قيمته نحو 20 مليون دينار لمدد جاوزت مدة العقد الأصلية، وذلك بعد انتهائها من دون طرحها في مناقصات للحصول على أفضل الأسعار والمواصفات،

سيار للأستاذ: ما أسباب تأخر طرح المناقصة الخاصة بالصرف الصحي لمدينة المطلاع السكنية؟



■ بدر سيار

الوظائف الإشرافية ولم يعينوا حتى الآن؟
4- هل أوقف تعيين أكثر من رئيس قسم في المدرسة الواحدة لتخصصات ومنعها عن تخصصات أخرى؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما سبب ذلك؟ وما خطة الوزارة تجاه هؤلاء المعلمين الذين من المحتمل أن يحالوا إلى التقاعد قبل تسكينهم في الوظائف الإشرافية؟
6- كم عدد المعلمين الذين تمت ترقيتهم مباشرة إلى وكيل مساعد؟ وما السند القانوني لذلك؟ وهل كانوا مستوفين جميع شروط الترقية؟
7- ما خطة الوزارة مع المدارس المهجورة في مناطق الدائرة الرابعة خصوصاً منطقة الجبراء بعد أن تحولت إلى مرتع لدمني المخدرات؟

إفادتي وتزويدي بالآتي:
1- ما الشروط الواجب اتباعها للتعيين في الوظائف الإشرافية؟
2- كم عدد الوظائف الإشرافية والقيادية الشاغرة لمنصب مدير إدارة ومراقب ومدير منطقة ودرجة وكيل؟
3- كم عدد المعلمين الذين اجتزوا اختبارات

كما يلي:
في شأن ما أثير حول اختبارات التعيين التي جرت في بعض المدارس من دون اتباع الإجراءات القانونية المنظمة لها، وكذلك عدم وضوح خطة وزارة التربية تجاه بعض المدارس المهجورة بسبب الإهمال المتفشي بها، يرجى

الموعد المتوقع لتجهيز هذه المحطات المؤقتة؟
5- ما أسباب تأخر تنفيذ طريق سليل الذي يربط مدينة المطلاع بمنطقة الجبراء والدائري السادس؟
كما وجه سؤالاً إلى وزير التعليم عن الشروط الواجب اتباعها للتعيين في الوظائف الإشرافية، جاء

وجه النائب بدر سيار الشكري سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة عن سبب تأخر طرح مناقصة الصرف الصحي لمدينة المطلاع، جاء كما يلي:
يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
1- ما أسباب تأخر طرح المناقصة الخاصة بالصرف الصحي لمدينة المطلاع السكنية مع علمكم الكامل بموعد تسليم الأراضي للمواطنين؟
2- ما خطة الوزارة لتجنب المشاكل البيئية ومكافحة المياه الراكدة والمشاكل الصحية الناتجة عنها في طرح المناقصة؟
3- ما المدة المحددة لتسليم محطة الصرف الصحي الرئيسية من الشركة المنفذة من تاريخ توقيع عقد المناقصة؟
4- هل سيستعان بمحطات متنقلة "مؤقتة" إلى حين تسليم المحطة الرئيسية كما ذكر الوكيل المساعد لقطاع الهندسة الصحية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما

الفوزان لاستحداث قطاع في جهاز المناقصات يختص بالمباردين المسجلين في صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة



■ جراح الفوزان

الإدارية وتجديدها وكذلك الأوامر التغييرية والتصنيف والإشراف على التأهيل والإذن للجهات العامة بإجراء التعاقد بأي أسلوب من أساليبه وفقاً لإجراءات الهيئة في هذا القانون. - «مادة 8 مكرراً»: لتتزم وزارات الدولة وأجهزتها المختلفة بتخصيص نسبة لا تقل عن 10% من المناقصات العامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمباردين المقيدون لدى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلين على الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية رقم 61 لسنة 1976 دون غيرها من الفئات الأخرى. المادة الثانية: تسري أحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 المشار إليه والمتعلقة بالتنظيم المؤسسي لأجهزة الشراء العام وإجراءات الشراء وأساليب التعاقد واختيار المتعاقد وتأهيل المقاصدين وطرح المناقصة وتقديم العطاءات وإجراءات البت في المناقصة وتوقيع العقد والأوامر التغييرية والنظر في الشكاوى والتظلمات ومنع تضارب المصالح والمسألة والجزاءات والعقد النموذجي وعقد الشراء والأحكام الختامية بما يتوافق مع فلسفة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها.

قدم النائب جراح الفوزان اقتراحاً بقانون بإضافة مادتين جديديتين إلى القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة، باستحداث قطاع في الجهاز المركزي للمناقصات العامة يختص بالمباردين المسجلين في صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجاء في نصه:
بعد الإطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1967 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم 74 لسنة 2019، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى: تضاف مادتان جديدتان برقمي «8 مكرراً» و«8 مكرراً أ» إلى القانون رقم 49 لسنة 2016 المشار إليه نصهما الآتيان:
- «مادة 8 مكرراً»: ينشأ قطاع ضمن قطاعات الجهاز يتولى طرح المناقصات وما في حكمها من أساليب التعاقد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمباردين المقيدون لدى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلين على الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية رقم 61 لسنة 1976، وتلقى العطاءات والبت فيها وإرساءها وإلغائها وتمديد العقود

الزيد: تأسيس أول مستشفى تعليمي يُعنى بالتخصصات الطبية

للتخصصات الطبية "الجامعة - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب" يشتمل على جميع التخصصات الطبية "العلاج الطبيعي - الصيدلة - المختبرات - التمريض - الأشعة - السجلات الطبية.. عبر تخصيص الأرض المحاذية لمستشفى مبارك الكبير الواقعة في رواق منطقة الجارية المقابل لطريقي 4 و30 لإنشاء مبنى متعدد الأدوار مع تشييد مبنى متصل مخصص لإقامة الطاقم الطبي والتمريضي».

بعلاج الأمراض النادرة، فضلاً عن الشائعية، وتميزها بتقديم رعاية وملاحظة تفصيلية بوجودها في المستشفيات غير التعليمية، وسعيًا نحو انتقال الكويت إلى طبيعة أكثر علمية للمعرفة والممارسة الطبية والتقدم العلمي، ونظرًا للكفاءات الطبية الوطنية وتاريخ كلية الطب - جامعة الكويت، فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: «تأسس مستشفى تعليمي في الكويت تكون إدارته وتشغيله تحت مسؤولية مجلس أعلى

قدم النائب أسامة الزيد اقتراحاً برغبة بتأسيس أول مستشفى تعليمي في الكويت يشمل جميع التخصصات الطبية وتكون إدارته وتشغيله تحت مسؤولية مجلس أعلى للتخصصات الطبية. وجاء في نص الاقتراح: لما تميزت المستشفيات التعليمية العالمية بكونها متطورة تكنولوجياً وتهدف إلى إحداث تأثير عالمي من خلال رعاية المرضى والبحث العلمي على حد سواء، ولما اشتهرت به هذه المستشفيات